العرب
الإثنين 2019/09/23
السنة 42 العدد 11476

القاهرة تتهم إعلام تركيا وقطر بجر مصر إلى الفوضى

تجييش الشارع المصري يستهدف إحراج السيسي في اجتماعات الأمم المتحدة

الحكومة المصرية قررت أخيرا مغادرة مربع الصمت وإعلان موقفها من الاحتجاجات التي تشهدها البلاد، موجهة أصابع الاتهام مباشرة إلى الإعلام القطري والتركي الذي قالت إنه يخدم أجندة تسعى للإضرار بمصر وإدخالها في متاهة من الفوضى.

ميدان التحرير كما بدا أمس

القاهرة – تحذر دوائر سياسية من أن الاحتجاجات المتفرقة التي تشهدها مصر، قد تأخذ صدى أكبر في ظل الضعف الذي طبع العملية الاتصالية للحكومة، والارتباك الواضح في أداء وسائل الإعلام خاصة الحكومية منها.

في المقابل يظهر من يقفون خلف تحريض الشارع قدرة كبيرة على التجييش، خاصة عبر الكتائب الإلكترونية التي تجندت طيلة اليومين الماضيين لنشر فيديوهات جلها تعود إلى سنوات مع إضافة تعديلات عليها، على مستوى الصوت، وتم بثها أيضا من فضائيات تتخذ من قطر وتركيا مقرا لها، ما يكرس وجود عمل ممنهج لضرب الدولة المصرية وركيزتها الأساسية القوات المسلحة.

وفي أول تعليق على الأحداث التي جرت الجمعة وتجددت ليل السبت الأحد في السويس شرقي البلاد أعرب وزير الخارجية، سامح شكري، عن استنكاره لتحريض وسائل إعلام "تركية وقطرية" ضد الدولة المصرية ودعوتها للمشاركة في مظاهرات "داعمة للفوضى".

سامح شكري

التحريض الجاري لن يلقى أي استجابة داخل مصر

وأكد شكري من نيويورك، حيث يحضر ضمن الوفد الذي يقوده الرئيس عبدالفتاح السيسي اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أن "دعاوى التحريض مرفوضة وستذهب هباء". وأضاف أن هذا "التحريض لن يلقى أي استجابة داخل مصر"، معتبرا أنه "ينم عن حقد دفين لكل ما أنجزته مصر خلال الـ5 سنوات الماضية".ولفت الوزير إلى أنه تواصل مع عدد من وسائل الإعلام خلال تواجده في نيويورك للرد على ما روجته فضائيات بوجود تظاهرات في مصر، موضحا أنه "طالب القنوات بتصوير الأحداث على أرض الواقع".

من جهتها دعت الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للرئاسة المصرية، في وقت سابق، لعدم الاستناد إلى منصات التواصل كمصادر للأخبار والتقارير خشية "الانفلات والفوضى وتزييف الحسابات والفبركة".

وبدأت عملية التجييش ضد الدولة المصرية قبل أسابيع مع نشر مقاول، يدعى محمد علي من إسبانيا، فيديوهات اتهم فيها قيادات في المؤسسة العسكرية المصرية بالفساد، رد عليها الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال مؤتمر شبابي قبل أسبوعين رغم تحفظات مستشارين له على ذلك، خشية أن يتم جر الدولة إلى ما تريده الأطراف التي تقف خلف الحراك، وهو ما جرى فعلا.

ويعتقد كثيرون أن اختيار توقيت تحريك الاحتجاجات التي حصلت مساء الجمعة في أكثر من منطقة، وبشكل متزامن، كان مدروسا، خاصة وأنه ترافق مع توجه السيسي إلى الولايات المتحدة وبدا أن الهدف يكمن في إحراجه أمام قادة العالم المشاركين في الجمعية العمومية، إلى جانب كسر حاجز الخوف.

وقال مصدر أمني لـ"العرب" إن الفيديوهات التي انفجرت على مواقع التواصل غير منقطعة الصلة بلقاءات السيسي في نيويورك، والهدف من بث هذه الفيديوهات في توقيتات متقاربة هو "الإيحاء بأن الرئيس المصري غير مقبول من شعبه، وبالتالي إحراج الرئيس دونالد ترامب وغيره من زعماء العالم في التضامن مع رؤيته في بعض الملفات".

وأضاف أن التسخين السياسي والإعلامي والحض على التظاهر لم يكن هدفهما العاجل إزاحة السيسي من السلطة، بل خروج متظاهرين، بصرف النظر عن عددهم، في شوارع وميادين رئيسية واستفزاز أجهزة الأمن للصدام معهم ووقوع ضحايا وتوظيف صور الدماء في شن حملة جديدة ضد النظام المصري في مجال التضييق على الحريات وحقوق الإنسان.

وتجددت ليل السبت الأحد احتجاجات متفرقة وسط السويس، تصدت لها قوات الأمن التي كانت منتشرة بكثافة. وقال متظاهر يبلغ من العمر 26 عامًا لوكالة فرانس برس "كان هناك نحو 200 شخص". وأضاف، طالبا عدم كشف هويته، أن قوات الأمن "أطلقت الغاز المسيل للدموع ورصاصا مطاطيا وذخيرة حية. هناك جرحى".

وكانت قوات الأمن المصرية قد انتشرت السبت على أطراف ميدان التحرير وسط القاهرة غداة تظاهرات الجمعة. وتخضع التظاهرات في مصر لقيود شديدة بموجب قانون صدر في نوفمبر 2013 بعد عزل الرئيس الإخواني الراحل محمد مرسي على خلفية احتجاجات غير مسبوقة على حكمه. كما فرضت حال الطوارئ منذ 2017 وما زالت سارية إلى اليوم.

وقالت مصادر أمنية لوكالة فرانس برس إن 74 شخصا على الأقل اعتُقلوا ليل الجمعة السبت، في حين كانت دوريات لعناصر الشرطة بلباس مدني تجوب الشوارع في وسط العاصمة المصرية.

واعتبر الخبير في العلاقات الدولية، جهاد عودة، أن توقيت دعوات التظاهر يهدف إلى ضغط على النظام المصري لتنحيته عن الانخراط في قضايا إقليمية رئيسية، ودفعه إلى القبول بتسويات رفضها صراحة وتتعلق بالسيادة الوطنية، وهو أمر تكرر مع رؤساء سابقين لمصر، ولم يرضخوا له.

وأشار لـ"العرب" إلى أن التظاهرات يمكن قراءتها في سياق رغبة القاهرة في القيام بأدوار عربية أكثر فعالية من قبل ولها هامش مستقل عن إرادة بعض القوى العالمية التي تتمسك بقواعد اللعبة في المنطقة حسب منطقها، كل ذلك يأتي في خضم عمليات للبناء الداخلي شملت مجالات حيوية أزعجت مكونات مهمة في النظام الدولي.

وشدد عودة على أن حديث التظاهرات السياسية يتم توظيفه بغلاف من المشكلات الداخلية الحقيقية، لكن في إطار تآمري يدعو إلى إسقاط النظام والتحشيد الشعبي ضده وليس إلى محاولة إصلاح سياسي.

ورغم وجود مؤشرات عدة على أن دعوات التظاهر لم تكن بريئة وأن هناك جهات خارجية دفعت لها، بيد أنه لا يمكن تجاهل وجود مبررات توظفها تلك القوى للنيل من الدولة المصرية، لعل في مقدمتها تشديد الحكومة الضغوط على القوى الحية والتضييق الكبير على المعارضين السياسيين والحقوقيين، بدعوى التحديات الأمنية التي تواجه مصر والتي لم تعد محل اقتناع من قبل المواطن المصري. وينتقد كثيرون الخيارات الاقتصادية للحكومة التي تنحو صوب إنشاء مشاريع قومية تحتاج سنوات لتبيان أثرها، فيما المواطن المصري يعاني ظروفا جد صعبة نتيجة غلاء الأسعار.

وفرضت حكومة السيسي إجراءات تقشّفية صارمة في 2016 في إطار قروض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، ما أدى إلى تزايد الاستياء بسبب التضخم وما قاده إلى ارتفاع جنوني في الأسعار.

ويعيش حوالي واحد من كل ثلاثة مصريين تحت خط الفقر بأقل من 1,40 دولار يوميا، بحسب أرقام رسمية نشرت في يوليو الماضي.

ويقول المحللون إن على الدولة المصرية إعادة النظر في سياساتها من خلال التعجيل في القيام بإصلاح سياسي حقيقي، ووقف التضييق على المنتقدين وفتح حوار حقيقي مع القوى الحية بشأن سياسة اقتصادية تخفف الضغط على المواطن، لافتين إلى أن تجاهل ذلك سيعني الإبقاء على الثغرات التي يلج من خلالها المتربصون بالبلاد.

واعترفت قناة الجزيرة ووسائل إعلام أخرى ببث صور ومقاطع فيديو لمشاهد قديمة، بعد أن كشف ناشطون على مواقع التواصل ألاعيب تضخيم أعداد المتظاهرين وتكرارها في أماكن متباينة، كدليل على حدوث احتجاجات في أقاليم مختلفة. ويرى كثيرون أن شبكة الجزيرة لم يكن هدفها من الاعتراف بالخطأ الحفاظ على مهنية مشكوك فيها أصلا، لكنها لم تجد أمامها مفرا، كأداة للحصول على مصداقية مخادعة وتتمكن من مواصلة دورها، لأن قطاعا من المشاهدين في مصر التفوا حولها مرة أخرى ركضا وراء الإثارة التي تتعمدها في تغطية شؤونهم المحلية، بما يشير إلى أن هناك فصولا تنتظر القاهرة مع جهات تريد عرقلتها سياسيا.

أكد أستاذ الصحافة بالجامعة البريطانية في القاهرة، أسامة السعيد لـ "العرب"، أن المسألة تتعلق بـ"محاولة إعادة الثقة المفقودة بين الجزيرة والمصريين للتأثير في الرأي العام، خاصة مع ازدياد الأحداث سخونة واندلاع تظاهرات في المستقبل".

الجبهة الثورية السودانية تعيد ترتيب صفوفها تمهيدا للسلام الشامل

القاهرة - عقد المجلس القيادي للجبهة الثورية السودانية اجتماعات مغلقة السبت والأحد، في منتجع العين السخنة بشرق القاهرة، في محاولة لترتيب الملفات المطروحة على المفاوضات مع الحكومة في 14 أكتوبر المقبل بشأن السلام الشامل.

وتسعى الجبهة، التي تضم حركات مسلحة سودانية، إلى توحيد الجهود بما يساهم في تسهيل عملية التفاوض وقطع الطريق على أي انقسام يجهض مسار السلام الذي تسعى إليه تمهيدا لدمجها سياسيا في السلطة الانتقالية بالسودان.

وقال مصدر قريب من قيادة الجبهة الثورية إن رئيس الحركة الشعبية-قطاع شمال عبدالعزيز الحلو سيصل القاهرة صباح الاثنين ليشارك في محادثات في اليوم نفسه للتفاهم حول البنود الرئيسية لمسارات التفاوض. ونفى المصدر لـ "العرب" أن يكون حضور الحلو تراجعا عن موقفه السابق من بعض تصورات الجبهة الثورية أو مقدمة للانضمام رسميا إلى الفصائل المنضوية تحتها.

وأكدت الجبهة في بيان، وصل إلى "العرب" في نسخة منه، أن الاجتماعات تتناول جوانب تنظيمية خاصة بالهيكلية وترتيبات إجرائية متعلقة بالوفد التفاوضي وتطوير الرؤى عقب انضمام مكونات جديدة للجبهة والتوقيع على إعلان جوبي لبناء الثقة مع الخرطوم.

وأضاف البيان أن جدول الأعمال يستمر حتى نهاية الشهر، ويرتبط ببحث التحالفات السياسية والعلاقة بين أطراف قوى إعلان الحرية والتغيير والترتيب لاجتماعات تحالف نداء السودان المقرر انعقادها في 28 و29 سبتمبر الجاري.

ومرجح عقد لقاءات مع ما يسمى الفاعلين في ملف السلام من القوى الدولية والإقليمية ودول الجوار، لبحث آفاق العملية السلمية والاستعدادات لبدء التفاوض.

وشارك في اجتماعات العين السخنة رئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم، وزعيم حركة تحرير السودان مني أركو مناوي ، ورئيس جيش تحرير السودان ورئيس الجبهة الثورية الهادي إدريس، وزعيم الحركة الشعبية- قطاع الشمال مالك عقار، ونائبه ياسر عرمان، ورئيس تجمّع قوى التحرير السودانية الطاهر الحجر، ورئيس حركة تحرير قوش محمد داوود، إلى جانب مشاركة الحزب الاتحادي الديمقراطي- الجناح الثوري، والجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة.

وأشار الناطق الرسمي باسم الجبهة الثورية، محمد زكريا، إلى أن الحركات المسلحة تستكمل في اجتماعات القاهرة تشكيل الأمانات المختلفة بعد اختيار رئيس جديد لها (الهادي إدريس)، وهذا يعد الجزء الإداري والتنظيمي في المشاورات. وأضاف لـ "العرب" أن هناك جانبا يرتبط بتحديد المسارات المختلفة التي تسير فيها عملية السلام، وينقسم إلى مسار النيل الأزرق وجبال النوبة وقضية دارفور، ومسار آخر يرتبط بقضايا الشرق والشمال، فضلا عن الاتفاق على الوفود التفاوضية في كل مسار.

وكشف زكريا لـ"العرب" أن الاجتماعات ستناقش مسألة التوافق على المنابر التي ستستضيف جولات الحوار المستقبلية مع الحكومة، وجرى الاتفاق على أن تكون جوبا راعية للمشاورات بين الجبهة الثورية والحركة الشعبية بقيادة الحلو، فيما ستشهد القاهرة وأديس أبابا وأبوظبي مراحل العملية التفاوضية، بدءًا من افتتاحها وتوقيع اتفاق مبادئ وصولا إلى الاتفاق النهائي.

ويحضر الاجتماعات الحالية ممثلون عن الحكومة المصرية وآخرون عن حكومة جنوب السودان، وتعول قيادات الجبهة على أن تكون الحوارات الراهنة كاشفة لجميع الأزمات الداخلية التي أدت إلى تباين آراء قيادات الحركات المسلحة، واستعادة التوافق مع تحالف نداء السودان على أسس جديدة عقب استقالة الصادق المهدي من رئاسته.

ويرى متابعون أن طريق ترميم العلاقة بين مكونات الجبهة الثورية ونداء السودان لن يكون مفروشا بالورود.

التأسيس لمرحلة جديدة

«عناد» معلمي الأردن والحكومة يشل منظومة التعليم

عمان – دخل إضراب معلمي الأردن أسبوعه الثالث على التوالي في غياب مؤشرات عن قرب انتهاء الأزمة بين النقابة والحكومة، التي تتمسك بموقفها لجهة رفض منح علاوة مالية بقيمة 50 بالمائة على الراتب الأساسي، فيما تصر النقابة على رفض تقديم أي تنازل.

ويقول متابعون للشأن الأردني إن هناك عملية شد حبال تمارس بين النقابة وحكومة عمر الرزاز وكل طرف يحاول جر الآخر لمربعه للحصول على تنازلات، وهذا التعاطي يهدد العملية التعليمية التي انطلقت منذ حوالي شهر.

وأكدت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام والناطق باسم الحكومة جمانة غنيمات أن الحكومة لم تتعنت برأيها في قضية المعلمين. ونفت خلال لقاء عقدته مع صحافيين الأحد وجود أي التزام من قبل أي حكومة سابقة بعلاوة الـ 50 بالمئة للمعلمين، في إشارة إلى اتفاق قالت النقابة إنه تم توقيعه عام 2017.

وأكدت غنيمات أن الحكومة غير متمسكة بالمسار المهني الذي ترفضه نقابة المعلمين مقابل تنازل النقابة عن علاوة الـ 50 بالمئة، داعية النقابة إلى تعليق إضرابها، "نتمنى من نقابة المعلمين تعليق الإضراب، وهذا لا يعني إلغاء مطالب المعلمين".

وكانت نقابة المعلمين قد أعلنت مساء السبت استمرار الإضراب المعلن منذ السابع من سبتمبر الجاري، "وليس هناك أي تراجع من أي معلم ولا من مجلس النقابة الذي يمثل أكثر من 100 ألف معلم".

وأوضح الناطق باسم نقابة المعلمين نورالدين نديم للصحافيين، في ختام اجتماع لمجلس النقابة، إن "هذه قضية حقوق مستحقة منذ خمس سنوات ولا يمكن أن نتراجع عنها إلا باستجابة الحكومة لهذه المطالب".

وتابع "الكرة الآن في ملعب الحكومة، في يدها وقف الإضراب أو تعليقه، فقط عليها أن تعترف بحق المعلمين". وطالب نديم الحكومة بإجراء "حوار حقيقي وليس شو (عرضي) إعلاميا، على أن تكون في جلسة علنية حتى يعلم الناس أين التعنت".

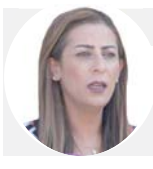

جمانة غنيمات

لا وجود لأي التزام من قبل أي حكومة سابقة بعلاوة الـ 50 بالمائة

ويتجاوز عدد معلمي ومعلمات المدارس الحكومية المئة ألف. وجاء الإضراب بعد أسبوع واحد فقط من بدء أكثر من مليوني طالب وطالبة عامهم الدراسي الجديد، منهم أكثر من مليون و400 ألف طالب وطالبة يدرسون في نحو أربعة آلاف مدرسة حكومية.

وتعتبر الحكومة أن كلفة "كلفة علاوة الـ 50 بالمئة التي تطالب بها النقابة تصل إلى 112 مليون دينار (أكثر من 150 مليون دولار) على خزينة الدولة". ويشهد الأردن أزمة اقتصادية، في ظل دين عام ناهز الأربعين مليار دولار، ونزيف حاد في خزينة الدولة، دفع الحكومة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات في الأيام الأخيرة تحاول من خلالها كبح هذا النزيف من بينها وقف المشاريع الرأسمالية.